اقتصاد

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول: «التغير المناخي خطر وجودي داهم يهدد البشرية»

بقلم: طلال أبو غزالة

أود أن أتناول معكم موضوع الضرر الذي ألحقه الإنسان بالبيئة، والإهمال المستمر من المعنيين والمسؤولين وأصحاب المصالح في كبح الممارسات التي تفاقمت حتى أصبحت تهدد وجودنا على الكرة الأرضية.

أشير هنا إلى الاحتباس الحراري والارتفاع المستمر في معدل درجات الحرارة الذي من مظاهرة ذوبان الجليد في القطب الشمالي وتأثير ذلك في الأحوال الجوية، التي تزداد اضطراباً، ولدرجة خرجت عن السيطرة، ومن مظاهره أيضاً إنهاك طبقة الأوزون التي تحمي كوكبنا وإلى تأثير الصناعة وانبعاثاتها الضارة (وعوادم السيارات أحد أهم مصادرها) على نقاء البيئة، واستقرار الأحوال المناخية وغير ذلك.

وفي المقابل، وعلى مدى العقود المتتالية، اتخذت دول العالم إجراءات علاجية ساهمت في إبطاء تفاقم الأذى وذلك من خلال منع استخدام السوائل المضغوطة لغايات مختلفة، ومنع استخدام المواد البلاستيكية غير القابلة للتحلل واستبدالها بالورق في الاستخدامات اليومية المختلفة، وكذلك التحكم في الانبعاثات التي تضر بطبقة الأوزون، ولكن هذه الإجراءات على أهميتها، وعلى دقة الالتزام في تطبيقها في الكثير من دول العالم لم تعالج إلا القدر البسيط من المعضلة.

فالمشكلة الكبرى هي في الصناعة بمختلف أشكالها، وانبعاثات الكربون المدمرة للبيئة. وتجدر الإشارة هنا إلى (اتفاقية الأرض) كيوتو عام ١٩٩٢ وعدم الالتزام بها واتفاقية باريس عام ٢٠١٥ والتي انسحبت منها أميركا منها بقرار من الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ولما كان للتعديلات المطلوبة لحماية البيئة تأثير سلبي على أرباح الصناعات المعنية، كانت وما تزال هنالك مقاومة شاملة لها. بل إن شركة ألمانية عملاقة مثل فولكس فاجن عمدت إلى تزوير البيانات من أجل إخفاء نسبة الانبعاثات الضارة من مصانعها، ما أدى إلى تعرض الشركة للمساءلة القضائية ودفع المليارات من الدولارات كغرامات جزائية.

وعلى غرار ذلك قاومت الصناعات الأميركية دعوات تعديل منتجاتها (السيارات خاصة) لحماية أرباحها، ما دفع الرئيس الأميركي خلال حملته الانتخابية إلى إنكار وجود المشكلة أصلا وعدم قبول فكرة الانحباس الحراري أو تهديد الصناعة للتوازن المناخي متهما الصين باختراع الفكرة لإلحاق الضرر بالصناعات الأميركية! وما قرار الرئيس الأميركي الانسحاب من معاهدة باريس للمناخ، ذلك القرار الذي أقلق دول العالم، إلا تكريس لهذا المفهوم.

وخلال الأشهر المتلاحقة السابقة، ظهرت تحذيرات جديدة في العديد من الصحف الأميركية الرئيسية والصحف العالمية، ومن قبل عضو مجلس النواب الأميركي السيدة الكسندريا اوكازيو كورتيز بأن العالم سيصاب بالدمار خلال ١٢ عاماً إن لم تتخذ الدول المعنية قرارات جذرية وحاسمة لحماية المناخ من الانهيار المحقق.

ويواجه الرئيس الأميركي حالياً دعوات لتغيير موقفه الذي إذا استمر سيتسبب في خسارة الرئيس لأصوات الشباب في الانتخابات القادمة، إنه خيار بين أصوات أصحاب الصناعات وأصوات الشباب أصحاب المستقبل.

إن ما يهدد توازن الكون المناخي والبيئي معروفة للجميع ونحن نشهد ونتعرض باستمرار لأخطار العواصف المدمرة والفياضانات، أو الجفاف في بعض المناطق، والأضرار التي تلحق بالغابات والزراعة وارتفاع درجات الحرارة وغير ذلك.

ولكن كل الذي يحدث لا تقارن أخطاره بالذي سيأتي لاحقا إذا لم تحدث المعالجة السريعة كما ينبه الخبراء والعلماء والمختصون. إنني في هذا المقال أضم صوتي لصوت المحذرين والمنبهين لتفاقم الخطر وأوجه دعوة لكل حريص على سلامة الإنسان والأرض التي يعيش عليها لرفع الصوت والدعوة للعمل بسرعة لكبح المأساة القادمة.

الجدير بالذكر أن ندوة بعنوان «الإشراف البيئي في العالم العربي» قد عقدت ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في الأردن (البحر الميت) مطلع شهر نيسان ٢٠١٩. وقد ناقشت الندوة قضايا أساسية تتعلق بحماية البيئة من خلال كبح كل ما يؤذي التوازن المناخي وخاصة ما يتعلق بالتركيز على الطاقة البديلة النظيفة والاستغناء التدريجي عن الطاقة التقليدية الملوثة، وكذلك تدوير النفايات وغير ذلك.

وخلال الندوة أعلن وزير التغيير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة عن وضع بلده خطة لزيادة الطاقة النظيفة من ٢٥ إلى ٥٠ بحلول العام ٢٠٥٠ وهذه خطوة متقدمة تستحق كل التقدير والاقتداء.

كما أعلنت المديرة التنفيذية للبنك الأوروبي للاستثمار أن البنك استثمر حتى الآن ما يصل إلى ٣٠ مليار يورو في المشاريع البيئية، وهو الأمر الذي يساعد على التقليل من انبعاثات الكربون.

وأود أن أذكر أنني بصفتي رئيس فريق الأمم المتحدة لمعايير المحاسبية عام ١٩٩٩ (UN ISAR) والإبلاغ، جرى تكليفي أيضاً من الأمين العام للأمم المتحدة برئاسة فريق عمل لصياغة معايير محاسبية للمسؤولية البيئية. وذلك أيضاً بصفتي على مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين في نيويورك. وكان الهدف (IFAC) من هذه المعايير تحديد المسؤولية وتقدير كلفة أي ضرر يلحق بالبيئة بسبب الأطراف المعنية وتحميلها ذلك.

وقد أصدر فريقنا تقريراً مهماً حول الموضوع ولكنه لم ير النور لأنه (حسب الجانب الأميركي) يحمل الشركات الصناعية أعباء لا يمكن تحملها.

واليوم أشدد على أن الموضوع في غاية الخطورة وأن أي تأخير في إجراءات المعالجة سيضع العالم أمام كوارث لا يمكن اجتنابها خلال الأعوام القليلة القادمة.

وأختم بأن أوجه، قبل فوات الأوان، نداء لأمين عام الأمم المتحدة كي يرعى قبل فوات الأوان فريقا من الخبراء في الذكاء الاصطناعي من الصين وأميركا لإيجاد حلول الانبعاثات السامة لتصبح غير سامة، وذلك كمسار إضافي للحلول البديلة لتخفيف تلك الانبعاثات.

بتوجيه من الرئيس الأسد الحكومة ترفع سعر شراء القمح من الفلاحين إلى ١٨٥ ليرة للكيلو

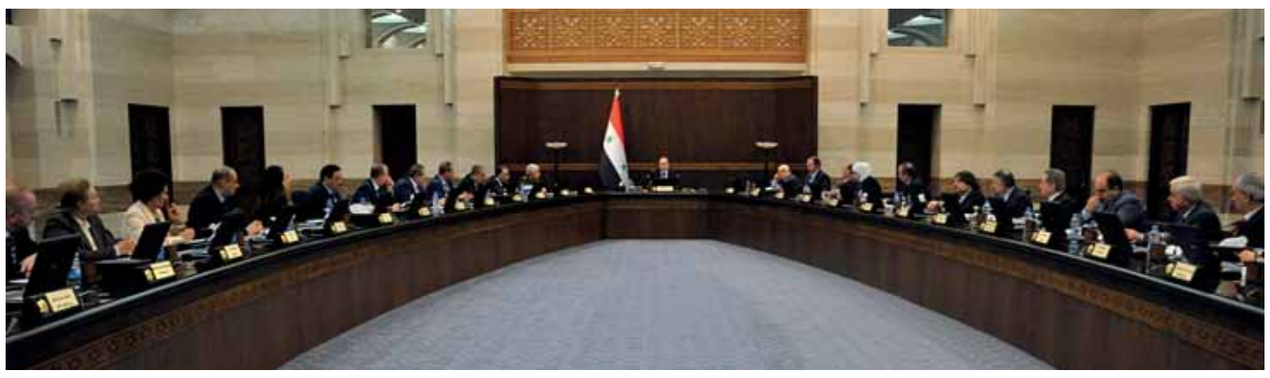

الوطن

بتوجيه من رئيس الجمهورية بشار الأسد رفع مجلس الوزراء سعر استلام محصول القمح «القاسي والطري» من الفلاحين وذلك بهدف دعمهم وتشجيعهم على الاستمرار بنشاطاتهم الزراعية.

وأوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أنه تم تحديد تسعيرة ١٨٥ ليرة للكيلو غرام الواحد من القمح لاستلامه من الفلاحين بزيادة عشر ليرات عن العام الماضي، مؤكداً أنه تم تأمين المخازين والاطمئنان على وضعها الحالي، واصفاً إياها بـ«الجيدة»، وذلك في تصريح له عقب اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي أمس.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت الموافقة على رصد مبلغ ٤٠٠ مليار ليرة لدفع مستحقات الفلاحين مباشرة وطلب من المصرف الزراعي تسليم ثمن الأقماح للفلاحين بشكل فوري وكحد أقصى في غضون ٢٤ ساعة.

وصدق المجلس قرارات المؤتمر السنوي للحبوب المتعلقة بالإجراءات التنفيذية لاستجرار كامل محصول القمح والحبوب وتأمينه من البيادر إلى الصوامع بانسيابية وسلاسة من دون أي عقبات ودور كل جهة في هذا المجال.

وتم التأكيد على جميع الوزارات والجهات ذات العلاقة تأمين مستلزمات ومتطلبات استلام المحصول وتقديم التسهيلات اللازمة لتأمينه من جميع المناطق إلى مراكز الاستلام وتم تكليف وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة الداخلية وحماية المستهلك تجهيز مخابر التحليل الخاصة بتحديد نوع القمح وسلامته وتوافقه مع مواصفات القمح السوري المعتمدة واستلام المحصول وفق شهادة المنشأ.

وطلب المجلس من المحافظين تحمل مسؤولياتهم الكاملة لاستجرار كل حبة قمح من خلال التنسيق مع اللجان المركزية والفرعية في المحافظات وإيجاد الحلول الفورية لأي عقبات واتخاذ إجراءات وفق خصوصية كل حالة.

ونتيجة لعملهم وجهودهم المضاعفة خلال الموسم وافق المجلس على رفع نسبة التكليف بالعمل الإضافي للعاملين بمؤسسة الحبوب إلى ٥٠ بالمئة بدلاً من ٢٥ بالمئة خلال الفترة من ١-٦ ولغاية ٣١-٨-٢٠١٩.

وفي سياق متصل قدم الوزير النداف عرضاً حول القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٩ المتضمن إحداث «المؤسسة السورية للحبوب» ومنعكساته الإيجابية على تنظيم قطاع تجارة وتخزين وتصنيع الحبوب، موضحاً أن دمج مؤسسات «الصوامع والمطاحن وتصنيع الحبوب» في مؤسسة واحدة يحمل العديد من الإيجابيات المتعلقة بالحد من الهدر وتبسيط الإجراءات، إضافة إلى وجود مرجعية واحدة لكامل عمليات نقل وتسويق وتخزين الأقماح والحبوب.

من جهة أخرى أقر المجلس التعليمات التنفيذية لبعض أحكام التعاقد وتصديق العقود في نظام العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ وطلب من لجان المتابعة الوزارية في المحافظات الوقوف على الواقع الخدمي وتحفيز مشروعات التنمية المحلية في المحافظات واستثمار مواردها بالشكل الأمثل، وناقش المجلس أسعار المقاسم في المناطق الصناعية المحدثة في جميع المحافظات وتم الطلب من وزارتي الصناعة والإدارة المحلية والبيئة وضع أسس محددة لتسعير هذه المقاسم لتلبي متطلبات الصناعيين والحرفيين وتحفزهم على الاستثمار.

وأكد المجلس على وزارة النفط حسن تطبيق مخصصات البنزين في البطاقة الذكية بعد إقرار سعرين لهذه المادة للحد من أي حالات فساد أو خلل.

ازدحام غير مسبوق أمام الصرافات

مدير «العقاري» لـ«الوطن»: فريق خاص لتغذية الصرافات طيلة أيام العطلة باستثناء الجمعة

عبد الهادي شباط

رغم تردي خدمة الصرافات ومظاهر الازدحام التي باتت مألوفة أمام الصرافات خاصة مع بداية كل شهر، إلا أن اليومين الماضيين سجلا وصفاً غير اعتيادي في مظاهر الازدحام، إذ تشكلت طوابير طويلة أمام مختلف الصرافات، وخاصة صرافات العقاري والتجاري.

مدير عام المصرف العقاري مدين علي بيّن لـ«الوطن» أن سبب الازدحام هو تحويل معظم الجهات العامة رواتب العاملين لديها خلال اليومين الماضيين، وما فاقم حالة الازدحام وجود عطلة طويلة، وبعدها مباشرة يصادف أول أيام شهر رمضان الكريم، والكثير من الموظفة رواتبهم لدى المصارف ويتقاضونها عبر الصرافات الآلية هم بحاجة ملحة لسحب رواتبهم، وهو الأمر الذي تسبب بحالة ازدحام شديد أمام الصرافات، خاصة وأن الكثير من هؤلاء العاملين يسافرون في مثل هذه العطلة الطويلة.

وأوضح المدير العام أن هناك جملة من الإجراءات عمل عليها المصرف العقاري لمواجهة الأمر، إذ تم تشكيل فريق عمل خاص لتغذية الصرافات طوال أيام العطلة الحالية باستثناء يوم الجمعة، في حين سيكون هناك تغطية لبقية الأيام، وأن فريق العمل المختص سيواصل الدوام يومياً من الساعة ٧,٥ صباحاً حتى الساعة ٧ مساء، وسيتم إجراء عمليات التغذية والصيانة على مدار هذه الأيام، وأن المصرف يعمل بأقصى طاقة لديه للتخفيف من حالة الطلب الشديد على سحب الأموال عبر الصرافات الآلية، مبيناً أن لدى المصرف غرفة متابعة لحال الصرافات.

حوار ساخن حول التأمينات الاجتماعية لعمال التجار

وزير التموين: قرار ربط السجل التجاري بالتأمينات اتخذ بالمشاركة مع اتحاد الغرف

- القلاع: مطلوب إعادة النظر ببعض التشريعات والأنظمة التي تعوق العمل الاقتصادي
- «النداف: نلاحظ ارتفاع الأسعار في الأسواق دون مسوّغ ونتمنى على غرف التجارة الاجتماع مع الموردين لبحث هذا الموضوع»

وفاء جديد

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أنه تمت مناقشة قرار ربط السجل التجاري بالتأمينات الاجتماعية مع اتحاد غرف التجارة وبحضور رئيس مجلس الاتحاد ورؤساء الغرف، وقد وافقوا جميعاً عليه.

وأضاف النداف: «لم نتخذ قراراً إلا بالمشاركة»، لافتاً إلى توافق الجميع على ذلك، على حين تم التصريح للإعلام بانخفاض الاعتمادات المالية للغرف.

جاء ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي لاتحاد غرف التجارة السورية الذي عقد أمس تحت شعار «نحو تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية»، والذي شهد نقاشاً ساخناً حول موضوع ربط السجل التجاري بالتأمينات الاجتماعية.

واختتم النداف بالقول: «نلاحظ في الأسواق ارتفاع الأسعار من دون مسوّغ وبشكل غير متناسب مع ارتفاع سعر صرف الدولار وتوافر المواد»، متمنياً من غرف التجارة الاجتماع مع الموردين وتجار نصف الجملة وتجار الجملة إلى جانب تجار التجزئة الأساسيين لبحث هذا الموضوع، مؤكداً متابعة الوزارة اتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة في هذا الشأن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أنه يتم حالياً أخذ آراء أعضاء ورؤساء غرف التجارة حول قرار ربط السجل التجاري بتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية لتتم دراسته، مبيناً أن الوزارة تؤكد أن قرار الربط محقّ.

ولفت إلى وجهات النظر المختلفة للتجار حول الموضوع، مضيفاً: «سندرسها لنخرج بقرار تشاركي بما يخدم مصلحة كل من الحكومة والتجار».

وأكد شعيب عدم إمكانية التراجع عن هذا القرار، لكن ستتم دراسة التعديلات المقترحة، ولفت إلى دور القطاع الخاص الكبير في التنمية الاقتصادية، إذ كان له دور بارز خلال فترة الحرب على سورية، بعيداً عن تجار الأزمة الذين قاموا بأعمال منافية للأخلاق، مشيداً بالتجار الوطنيين الذي يوفرون السلع والخدمات.

أنظمة معوّقة

استهل الاجتماع بكلمة لرئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع تحدث فيها عن ضرورة التعاون والتكامل والتنسيق المشترك بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النجاح والتنمية في المجالات كافة.

ولفت القلاع إلى أن القطاع الخاص يمثل اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة، مشيراً إلى الدور الجوهري للاستثمار الخاص في توفير فرص العمل والحد من الفقر ورفع مستوى الدخل وزيادة الإنتاجية وزيادة القدرة على الإنفاق على الصحة والإسكان والتعليم وغيرها.

وبيّن القلاع أنه لا بد من إعادة النظر ببعض التشريعات والأنظمة التي تعوق العمل الاقتصادي نوعاً ما، وتشكل عبئاً عليه، لتكون رافعة حقيقية للتنمية المتوازنة والمستدامة، مؤكداً أن القطاع الخاص كان ولا يزال قطاعاً داعماً وشريكاً حقيقاً للقطاع الحكومي لبناء سورية متجددة وقوية.

بدوره لفت أمين سر اتحاد غرف التجارة محمد حمشو إلى تعميم مجلس الاتحاد على كل الغرف والطلب منهم تحديد الآثار الإيجابية والسلبية من قرار ربط السجل التجاري بالتأمينات الاجتماعية، مبيناً وصول الكثير من الردود الإيجابية على هذا القرار، إضافة إلى ردود سلبية.

وأشار حمشو إلى أنه تمت مناقشة موضوع القرار مطولاً وتمت الموافقة عليه من مجلس إدارة الاتحاد، مبيناً أن بعض الغرف كانت مؤيدة له، مطالباً ممن لديهم رؤية عن سلبيات هذا القرار بطرحها لوضعها في إطار المناقشة وتجاوزها قبل صدور القانون.

هذا ولفت أمين سر الاتحاد إلى ورود عدة طلبات للاتحاد بتمديد فترة الانتخابات إلى الشهر الأول من عام ٢٠٢٠، فتمت خلال الاجتماع الموافقة على هذه الطلبات بالإجماع.

كما تطرق الحاضرون إلى موضوع الجمارك، مع اعتراضات على الأساليب التي يلجأ إليها عناصر الجمارك، وهنا أكد القلاع أنه تتم متابعة موضوع الجمارك يومياً بسبب ورود شكاوى على ذلك بشكل يومي، منتقداً عناصر الجمارك.

وأضاف: «طلبنا أن يرافق كل دورية جمارك مندوب أو مرافق من غرفة التجارة، وقمنا بتعيين أكثر من مرافق، لكن دوريات الجمارك لم تطلب أحداً منهم».

القصار: نؤكد أهمية العمل المؤسساتي ودور النقابات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

الحمصي: ١١ ألف منتسب في نقابة المهن المالية والمحاسبية

رامز محفوظ

تحت شعار «لنعمل على تطبيق إستراتيجيات اقتصادية واجتماعية وعلمية لخدمة التنمية والصمود»، انعقد أمس المؤتمر العام السنوي لنقابة المهن المالية والمحاسبية برعاية شركة MTN، وحضور عضو القيادة المركزية لحزب البعث رئيس مكتب المنظمات الشعبية والنقابات المهنية المركزي هدى الحمصي، التي أكدت أن نقابة المهن المالية والمحاسبية ما زالت فتية، إلا أنها استطاعت أن تفعل الكثير، «ونحن كقيادة عندما نرصد الشارع نرى أن هناك ارتياحاً كبيراً لهذه النقابة وخاصة من الطلاب الخريجين من الكليات الاقتصادية والتجارية وبالاختصاصات المالية والمصرفية وكل ذلك»، لافتة إلى أننا «نحن الآن في مرحلة تقنية عالية ولدينا مصارف الآن بحاجة إلى تطويرها وتحديثها لتحفيز الإيداعات وتقوية اقتصادنا ولتحفيز الاستثمار».

ولفتت الحمصي إلى أن عدد المنتسبين لنقابة المهن المالية والمحاسبية بلغ حتى تاريخه نحو ١١ ألف منتسب، لافتة إلى أن لهذه النقابات دوراً كبيراً جداً في البعد الاجتماعي ويمكنها أن ترصد أي تطور أو تحديث للأنظمة والقوانين الاجتماعية، وهذا ما نأمل أن يكون عليه الأمر من خلال المؤتمرات وما تتم مناقشته.

من جهته أكد معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف أن نقابة المهن المالية والمحاسبية بالدعائم التي أرستها والمنهج الذي رسمته وسارت عليه تنبئ بنشاط هذه النقابة وبأهمية رسالتها ومحورية دورها الذي يتجسد في شعار المؤتمر.

إلى ذلك أكد نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي أن الإصلاح الإداري على قدر كبير من الأهمية وقد أكد السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد على ذلك عندما طرح المشروع بتفاصيله كافة، مشيراً إلى ضرورة ربط هذا المشروع بالإصلاح الاقتصادي وعدم الفصل بينهما.

وبيّن أن نقابة المهن المالية تدرك حجم الأعباء التي تعمل في ظلها الحكومة وتدرك واقع اقتصادنا من موقع الشراكة في صنع القرار، مؤكداً أننا اليوم بحاجة إلى وضع خطة لتشخيص الواقع القائم وتسهم في البناء اقتصادياً وعمرانياً ومالياً.

من جانبه، تحدث مدير دائرة العلامة التجارية والعلاقات العامة في شركة MTN سورية عامر القصار عن هذه الرعاية فقال: «إنه من دواعي سرورنا في شركة MTN أن نقوم برعاية المؤتمر السنوي الثاني لنقابة المهن المالية والمحاسبية، إيماناً بأهمية العمل المؤسساتي والنقابي الذي له دور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وتأكيداً على الدور الفعّال الذي تقوم به النقابة، كمشارك أساسي في القرارات على مستوى الاقتصاد الوطني».

وأضاف القصار: «تسعى شركة MTN لتقديم الدعم المستمر لكافة المؤسسات والنقابات التي تحوي شرائح متنوعة في صفوفها عمرياً وعلمياً من الخريجين من الجامعات السورية، التي لها دور في المساهمة في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير آليات العمل بما يخدم مصلحة المجتمع السوري بأكمله».

جزماتي لـ«الوطن»: المحال تعلن عن عروض للذهب تبيع مصوغات مغشوشة

واجهات محال الصاغة في بيروت مملوءة بالذهب السوري المهرب

علي محمود سليمان

صرح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» بأن كل ما يتم تداوله في الأسواق من عروض حسم وتخفيضات على أسعار الذهب هي غير مرخصة من الجمعية وغير قانونية.

وأوضح أن القصد من هذه العروض هو التلاعب بالأوزان بهدف الغش أو بيع مصوغات غير نظامية وغير مدموغة، وهناك تلاعب في عيار الذهب فيها، محذراً المواطنين من الشراء من أي محل لبيع الذهب يعلن عن عروض لبيع الذهب بربع أو نصف الأجرة بمناسبة شهر رمضان أو أي مناسبة أخرى، أو ما يتم وضعه على واجهات المحال بأن البيع بأقل من سعر الغرام المحدد من الجمعية.

وأشار إلى أن المحال كافة التي تقوم بهذه العروض هي غير منتسبة للجمعية وتم التواصل مع العديد من أصحابها وتأكدت الجمعية من أنهم غير منتسبين، وما يقومون ببيعه هو ذهب غير مدموغ في الجمعية ويمكن أن يكون مغشوشاً ومتلاعباً في وزنه أو عياره.

وفي السياق ذاته لفت جزماتي إلى أن الأسواق لم تشهد حركة بيع كبيرة خلال فترة عيد الفصح ولم يزد المبيع على ٢ كيلو غرام ذهب يومياً في أسواق دمشق، حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ يوم أمس سعراً بـ٢٠ ألف ليرة سورية، معللاً سبب ارتفاع سعر الذهب بارتفاع سعر صرف الدولار، حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٥٥٠ ليرة سورية، على حين ما تزال الأونصة الذهبية محافظة على سعرها عالمياً بـ١٢٨٥ دولار.

ونوّه بأن الذهب الخام الذي يدخل يخرج بدلاً عنه ذهب مشغول ولكنه عن طريق التهريب، والدليل هو واجهات محال الذهب في أسواق بيروت التي تمتلئ بالذهب السوري، ولكنه من دون دمغة، حيث إن من يقوم بتهريب الذهب لا مصلحة له بتسديد أجرة الدمغة ٣٠٠ ليرة سورية لكل غرام في الجمعية، إضافة إلى إمكانية التلاعب بالعيار والوزن عندما يكون غير مدموغ، وخاصة للذهب عيار ٢١ لكونه لا يصنع في ورشات الذهب في بيروت والمعروف بأن ورشات الذهب في سورية تصنع ذهباً عيار ٢١.